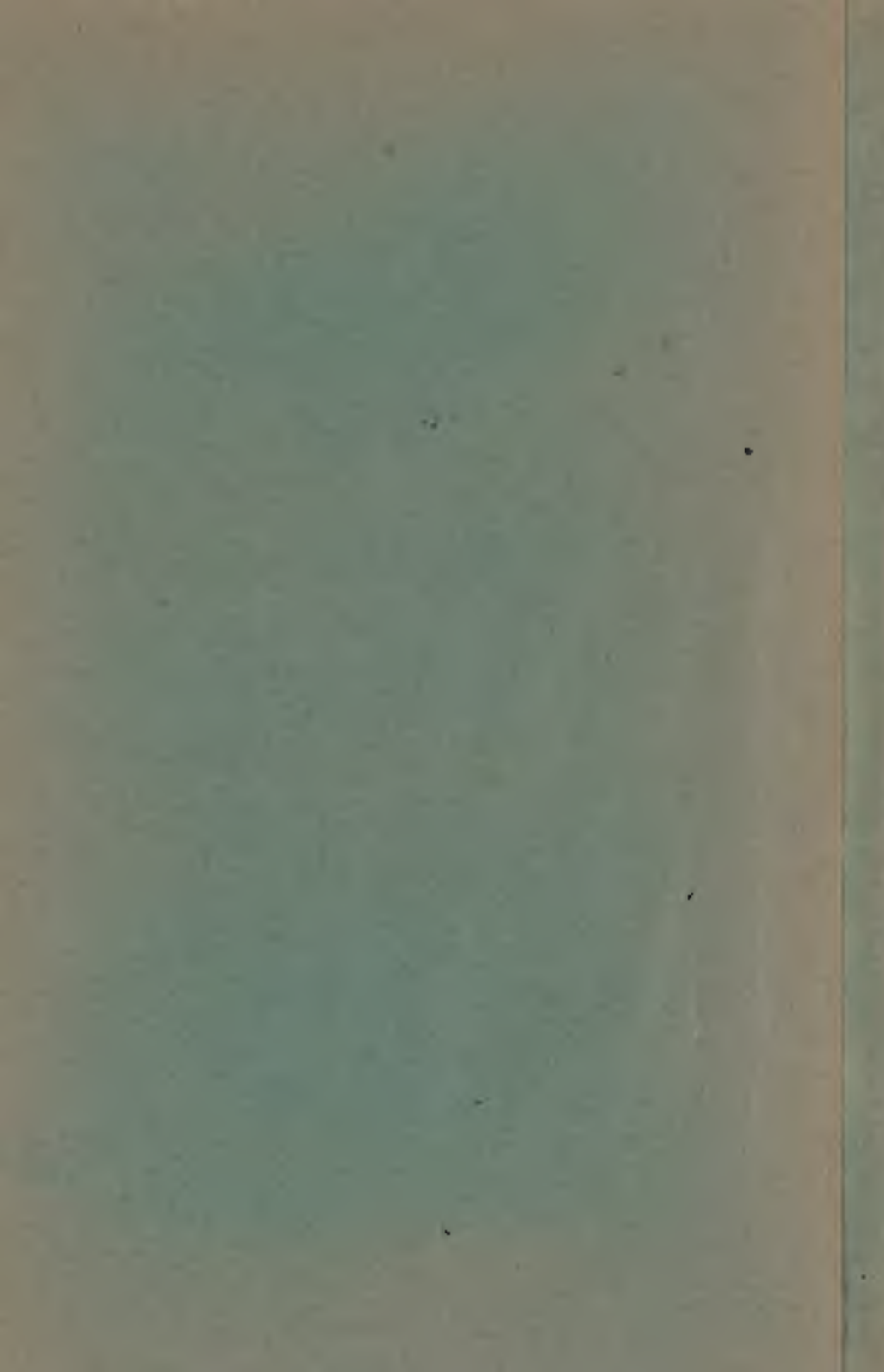


الجودي

تذيق شرح النعمان

...culat in Dep...



تفسير منهج النور

١٠

تأليف

شاكر الجودي

٥٩٣٦٨

١٩٤٩ م

طبعة الفارابي بغداد



الى

الدكتور مصطفى جواد

اهدى هذه الصفحات

اكراماً للشواضع في العلم

المقابلة

يسمى كل من بين حين وآخر ، صيحات من هنا وهناك
شاكية صعوبة العربية : كتابتها ونحوها وصرفها ، وكلنا نعلم
الآراء التي برتوتونها لتسهيل ما يرون فيها من صعوبة ، فبعضهم
يرى استبدال حروف لاتينية بحروفها ، وبعض يرى الاكتفاء
بعاميتها عن فصاحتها ، وآخرون يعتقدون أن اللغات الأجنبية
أقدر على استيعاب علوم المصروف وقوته منها . . . هذه صيحات
أخشى أن تنتهي بالندفات قد تكون هوجاء ، فتميل بنا عن
لقتنا ، لأن لم تدارك الأمر قبل استفعاله ، وإن لم نحاول الاستجابة
إلى ما هو حق من هذه الصيحات ، قبل أن تمر بنا أحوال

يستغل فيها الشيوعيون هذه الاندفاعات ، فيوجهونها الوجهة التي يريدون . وما مقررات المؤتمر الثقافي^(١) لجامعة الدول العربية الا صدى للأمر الواقع من جهة ، واستجابة لهذه الصيحات من جهة أخرى .

وعبر خاف أن اللغة ليست غاية بذاتها ، وإنما هي واسطة للتفاهم ولاستيعاب نتاج الفكر في ماضيه وحاضره ومستقبله ، وللتأذي بما احتوته وما استتويه من روائع الكنوز . هذا الى أنها رمز للقومية والدين اللذين نعتز بهما . . . كل هذا يدعونا الى التفكير في تسهيل ما صعب منها ، وتقريب ما بعد منها عن الأفهام ، أفهام الناس عامتهم لا خاصتهم ممن وهبت لهم الطبيعة قابليات خاصة تؤهلهم لفصوص في أعماق بحورها بالكد المتواصل طوال الأعمار . وإذا كان البعض يرى خير السبل لتيسير اللغة ، أن نحسن تدريسها وأن نهيب لدارسينها من المدرسين من يستطيعون تجميعها الى نفوسهم ، ومن الكتب ما يقرئها من مداركهم ، فإن هذا لا يمنع أن نيسر المادة وطريقة تدريسها مما ما وجدنا الى ذلك سبيلا .

(١) المنعقد ببلنات في ايلول ١٩٤٧ م

لأن مقترحاتي هذه لا تمس أصول اللغة ، ولا تأثير لها في
 لصناعة أي كان من تراثنا ، ولو أنني اقترحت مثلاً أن ينصب جمع
 المؤنث السالم بالفتحة بدلاً من الكسرة ، أو لو أنني اقترحت ألا
 تهتم بتأنيث الممدود وتذكيره مع الممدود ، أو لو اقترحت صرف
 المنوع من الصرف ، أو لو اقترحت مثل هذه المقترحات كما
 يرى البعض ، للقي هذا المقترح انتقاداً وجيهاً ؛ ذلك أن قبول
 أمثال هذه المقترحات قد حرص كثير من تراثنا لأن يصحكون
 خارجاً عن القواعد الجديدة . . . وما ومقترحاتي لأنهم أصول
 اللغة ، كما قدمت ، ولا يرمض شيئاً من تراثنا إلى الخروج عن
 القواعد التي نراها ، فلو أن القواعد التي نراها لا تخرج عنه ،
 ونحن سعدون باب قدراً سيبقى .

• • •

وب في مقترحاتي هذه استهدف تغييراً في الأسماء دون
 المسماة بالمسميات . والأسماء الجديدة التي اقترحتها ليست شيئاً
 أبكره . كما سيضع عند كل بحث كل موضوع ، وإنما أرمي إلى
 حذف موضوعات من مناهج الدراسة والحقا بها بموضوعات أخرى .

والحاق موضوع بآخر ، على هذا النحو ، ليس بالأمر الجديد في
مناهجنا الدراسية ، فنحن مثلاً قد ألحقنا موضوع (حيوات
صار) بصورة عملية بموضوع الحبل ، وألحقنا موضوع عصف
البيان بموضوع البذل ، كما ألحقنا موضوع ست المطوع
بانعت . . أجل لا ، ألحقنا هذه الموضوعات بموضوعات أخرى ،
لأن العروق التي بينهما لا تستحق أن يرد اكل منهما باباً خاصاً
في مناهجنا بحيث تضطر الدارسين إلى حفظ موضوعات متعددة
من لم يكن حملها لوجوده من شبهة فيما بينها ، لا لأن الموضوعات
المحققة والمحقق بها شيء واحد تماماً . كما أن تعبير لاسم ليس
بالأمر المستحدث في محو ، وقد سميت ظروف (محال)^(١)
و (العايات)^(٢) وسمي التي (نيرة)^(٣) وسمي خر (الحمص)
ولا رل سمن كذلك ، وكثيراً ما سمي لاثت (بالابح)^(٤)

(١) معانيب العلوم ل محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي ص ٣٥

(٢) الزعشمري في معصه ونؤيده ابن بمتش في شرحه (الشرح

ص ٨٥ ج ٤)

(٣) معانيب العلوم ص ٣٦

(٤) شرح المعصل ج ١ ص ٧٤

والفعل اللارم (ما قاصر) .

وبالنظر لما بينت من أن هذه المقترحات لاتمس أصول اللغة ،
ولا تحدث تميراً جوهرياً في قواعدها ، فهي ، إن رصت
موضع التمسيد ، لاتسمح أن يتخذ ذوو الرأي مقترحات أخرى في
موضوع التيسير . .

• • •

وما أود أن أفتي بالإشارة إليه ، أن ثمة النحاة لم يكونوا
متشددين في قواعد اللغة ، فهم الذين حوّلوا عدّ (الذين) من
مباحثات جمع المذكر السالم ، وعدّ (جوع) مثلاً مفلاً مسياً
للمجهول كما جوّروا وقوع الكاف موقع تاء الفاس ، وحوّلوا
غير هـ وذلك وذلك مما يصيب اللسان عن يده كانه معكم كان
البحر رحبهم صدورهم ، بعيد عن التشدد ، مهلاً غفراً بهم في
رحا 4 المصدر والتسامح .

هذا الى أن النحاة في كثير من وجوههم كانوا يبدون قوّة عد
اللغة على أسس لفظية ، ولحجة عدم اتمام ما احتوت على التمسيد
والمسند اليه . ولو أنهم راعوا المعنى لافهموا أن ذكر المسند

والمسند اليه في كثير من الآحايين ، لا يكتفي في إتمام قصد التكلم
أو فهم السامع ، ومن هذا نرى أن وصفهم (الحال) مثلاً بأنها
فضلة أمر يحتاج الى نقاش .

ومن آهات النحاة أيضاً صب اهتمامهم في الاستشهاد على
على الشعر ، وواضح أن الشاعر مقيد بالأوزان والقوافي مما
بسطره في الآحايين الى الخروج عن قواعد اللغة .

وأخيراً فإنا إذ أقدم هذه المقترحات ، فليس المهم في نظري
أن تكون مقبولة ، ولكن المهم أن أنزل جهدي وهو جهد العقل ،
في عمل الخدمة ، لعل هذه الخدمة على صلاتها ، ستكون حافزاً
غيري على ولوح هذا الباب بسمية أسمى ، وعلمية أرجح ومذهب
أشد . ومهما احتلمت بنا المذاهب ، أو تشمت بنا السبل ، فنحن
جمرة عن في هدف واحد هو التمسك بهذه اللغة الصكرية ،
والسربها في معارج العلاء لتساير ما نطمح إليه من مهضة في
نواحي حياتنا كافة .

ومعد ، فاني شاكر كل ناقد يعينني على ما أنا بسبيله ، ويقهني
على ما لم أفق عليه من العلم والراي .

المقترح الأول

أرى أنه يحذف من مناهج الدراسة موضوع
الذُفَعَال المتأقصة ، وتلحق دراسته بموضوع الحال ،
فيكون اسم الفعل الذُفَعَال فاعلاً له ، وغيره ماله
صاحبها هذا الفاعل وعاملها ذلك الفعل .

بين الفعيل النام والناقص :

يتضح من كتب أئمة النحو أنهم لا يكادون يفرقون الفعل الناقص عن الفعل التام ، وأنهم في كثير من محوهم وتخريجاتهم يقاربون بين هذين النوعين من الأفعال لدرجة المساواة فيما بينهما ، فقد وردت الأفعال ناقصة تامة كما وردت ناقصة ، نحو : ما شاء الله كان أني حدث ، ونحو : وإن كان ذو عسرة أي حصر ، ونحو : مسحان لله حين تمسون وحين تصبحون ، أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ، ونحو : حالدين فيها ما دام السموات والأرض ، أي ما مدت ومحو قول أحدهم :

ومات وبات له ليلة

كليلة دي العائر الأرمدة

يريد : (مات) دحن في ليلته . قال ابن كيسان (مات)

يجوز أن يجري مجرى (نام) ويجوز أن يجري مجرى (كان) ،
نحو .

تطاول ليك بالآتمد

وبات الخلي ولم أرقد

ونحو : بات بالقوم أي نزل بهم ليلاً . ومنها (أضحى) في ورودها تامة نحو : « اذا الالة الشهباء أضحى جليدها » أي بقي جليدها حتى أضحى أي دخل في الضحى ^(١) .

هذه الأمثلة وغيرها كثيرة ، تثبت أن الأفعال الناقصة تساوي الأعمال التامة في عدم احتياجها الى الخبر في كثير من الأحيان . وقد ذهب الكوفيون الى أن خبر كان واخواتها منصوب على الحالية .

قال ابن هشام ^(٢) : « وادأ قلت : كان زيد قائماً ، جاز أن تكون (كان) ناقصة فقائماً خبرها ، وأن تكون تامة فيكون (قائماً) حالاً من فاعلها . وادأ قلت : كان زيد أخاك ، وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة » . وسيمر بنا البحث في أن الحال تكون معرفة في كثير من المواضع لدرجة أن تقييدها بالذكر أمر ليس دأ بال . واذا ماشينا رأينا العناية في أن الحال ترد معرفة اذا أمكن تأويلها بالندرة ، كان باستطاعتنا تأويل

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩

(٢) المرجع السابق ص ٣٥٩

(أخاك) بالكرة تكون الجملة : كان زيد أخاك ، وهذا يزول
ما يحذر منه ابن هشام فتكون (كان) تامة في الحالين .

هذا الى أننا في إعراسنا نص على أن الفاعل واسم الفعل
الناقص يرفعان بالفعل ، أي ان الفعلين التام والناقص يستويان في
كوسهما عاملي الرفع ، ونص كذلك على أن الحال وخبر الفعل
الناقص ينصبان بالفعل ، فالفعلان التام والناقص يستويان في كوسهما
عاملي النصب .

ومن وجوه الشبه بينهما أن مصادرها ومستقالاتها آملان
عملهما .

ولعل كل ما بين الأفعال التامة والناقصة من وجوه الاختلاف
أن الثانية ، إن لم ترد تامة ، تحتاج الى خبر ، أي أنها لا يمدو أن
تكون أفعالاً تامة فيها الحال واجبة الذكر .

‘ قوة الفعل ‘^(١)

إن صنف العامل وقوته كثيراً ما كانا موضع اهتمام النحاة ،

(١) نبحث في هذا مجازة لنظرية العامل التي جعلها النحاة أساس
النحو ، تلك النظرية التي هاجمها ابن مضاء القرطبي في (كتاب الرد على =

ولذا أردنا أن نقف قليلاً لنوارن بين التعاين التام والناقص من حيث قوتها أو ضعفها ، وسيدو لنا جلياً أنهما متساويان فيهما فلا يبقى مجال للتفريق بينهما من هذه الناحية ، أو في الأقل ، سيظهر تقارب كبير بينهما .

فإذا قيل إن الفعل الناقص أقوى من الفعل التام بدلالة قدرته على نصب خبر لا بد من ذكره أو تقديره ، وإن الفعل التام يكتفي برفوعه ، فقد مرّ بنا أن الفعل الناقص يكون تاماً في كثير من الأحيان فلا ينصب خبراً ، وأن الفعل التام قد ينصب حالاً . والأفعال الناقصة ليست أقوى من الأفعال التامة بدلالة أنها لا ترد تامة حسب ، بل قد ترد زائدة حتى لتضغف عن رفع معمول واحد (١) .

== (الحاشية) .. قال الأستاذوني : (ما) عامل ضعيف لا يقوى على العمل ، وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ١٩٨ : والعامل القوي أقوى من العامل المضعف .

(١) كقول الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم

= وجيران لنا كانوا كرام =

أما أن الفعل الناقص يمس مقدراً^(١) ، فذلك ما لا يقتصر

= وقول الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا . . وقول الفردق أيضاً :

في لجة ضرت أباك بحورها

في الجاهلية كان والاسلام

وقول آخر :

ولبت سرمال الشباب أزورها

ولنعم كان شبيهة المحمال

وقول ظلمة بنت أسد :

أنت تحكون ماجد بيل

إذا تهب شمال بيل

والزيادة ليست مقصورة على أم الباط ، بل قد يراد غيرها نحو :

ما أصبح أبردها ، ما أمسى أدهاها . ونحو :

عدو عبيك وشايبها

أصبح مشغول بمشغول

ونحو :

أعادل قولي ما هويت مأوئي

كثيراً أرى أمسى لديك ذنوبي

(١) كقول النعمان بن المنذر :

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً

فا اعتذارك من قول إذا قيلاً

عليه ، بل يشاركه فيه الفعل التام ، كقولنا : نحن العرب نكرم
 الضيف ، وكقولنا : إذا صديقتك حضر فأكرمها . وإذا نحن أخذنا
 برأي الكوفيين القائل إن اسم كان مرفوع لا بها ولكنه باق
 على رفعه ^(١) أي أنه مرفوع بالخبر . فما بنا حاجة إلى التحدث عن
 قوة الفعل الناقص ولا عن صممه . ولعل رأي الكوفيين هذا هو
 الصحيح بدلالة عدنا اسم الفعل الناقص مسنداً إليه وخبره
 مسنداً ، فلا يكون الفعل الناقص ركناً في الجملة .

معاني الأفعال الناقصة

في العربية عشرة أفعال معي (صار) وهي : آض ، رجع ،
 عاد ، استحال ، ارتد ، فقد ، حار (ماضي يحور) ، تحول ، غدا ،
 راح ^(٢) . وكتب النحوي تنص على أن هذه الأفعال تعمل عمل

(١) شرح الاشموني ج ١ ص ٣٢٨

(٢) شرح الاشموني ج ١ ص ٣٣٢ . ويضيف سيديويه الفعل (جاء)

إذا نقص معنى (صار) (المصدر نفسه ص ٣٣٧) . وابن عديم في

شرح المفصل ج ٧ ص ٩٠ يقول : « غدا زيد ماشياً وراح محمد راكباً ،

يريد الاخبار بهذه الاحوال في هذه الازمنة ، والذي يدل أن المصوبه

بها في مذهب الخبر وليس محال وقوع المعرفة فيه ، نحو قولك : غدا زيد =

(صار) أى أنها ترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها ،
ولكماني منهجاً التدريسية لابلتمت الى هذا النص ، واما بمدّها
أفعلاً تامة ترفع فاعلاً وتنصب حالاً ، فما الذي يمنع أن نعامل
سائر الأفعال الناقصة معاملة أخوات صار ٢١ .

ولو أننا التفتنا الى معاني الأفعال الناقصة الثلاثة أخرى ،
لرأينا أفعلاً بمدّها تامة على الرغم من كونها توافقتها في المعنى ،
علاوة على ما رأينا من موافقتها إياها في أثرها في رفع المرفوع
ونصب المنصوب . فالأفعال : ظل ، مارال ، ما برح ، ما فتى ،
ما انفك ، هذه الأفعال ناقصة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، ولكن
الأفعال : قي ، دام ، استمر ، نبت ، اطرد ، مضى ، . . هذه
الأفعال تامة ترفع فاعلاً وتنصب حالاً على الرغم من كونها
توافق الأفعال السابقة في معانيها . . ومثلها العمل (ما دام) الذي

== أحاك ، وراح محمد صديقك ، كما تقول : كان يريد أحاك ، وهذه الأفعال
هذه أس بعيش تنصب حالاً لولا أن هذه الحال قد ترد مرفوعة ولما لم
تتجاوز النحاة ورود الحال معرفة ، متأدبل حبساً وملاً بأدبيل حبساً آخر ،
فنحن نعتقد أن هذا الما م من عدّها حالاً ، أمر ليس دالاً وهذا
هو المعمول به في منهجنا التدريسية

يوافق من حيث معناه الأفعال : ما بقي ، ما انصرف ، ما ثبت ،
ما اطرّد ، ما مضى ، ولكن الفعل (ما دام) ناقص وموافقاته في
المعنى أفعال تامة .

أما الأفعال : مات ، أصبح ، أضحي ، أمسى ، فأكثر
استعمالها بمعنى (صار) التي لا تختلف في معناها من : تحول ،
انكب ، انقلب ، ولكن هذه الأفعال تامة والأفعال السابقة لها
ناقصة . . .

قلت : إن الأفعال الناقصة ، التي ذكرتها ، مساوية في معانيها
لما ذكرت من الأفعال التامة ، لا تساويها كاملاً وفي
جميع الأحوال ، بل إن هذا التساوي أو بالأصح التقارب في
المعاني مما يقرب الفكرة من الأدق ، أو مما يوضح تأثير المعاني
التمام والناقص في المفعولات والمصوبات ، وعلى هذا فالمعنى ليس
سنداً اعتمد عليه في هذا ، ولو كان المعنى هو المفعول - إليه لكان
في اختلاف معاني الأفعال الناقصة أعظم ما يبرر لنا سويتها على
حسب معانيها ، كما كان لما يبرر تدوين الأفعال التامة على حسب
معانيها أيضاً . . .

ووجود هذه المرافقات للأفعال الناقصة ينقص كثيراً من رأي
 السحاة في أن الأفعال الناقصة تدل على الزمان ولا تدل على الحدوث
 وإعتماداً لهذا نشير إلى نقطة ربما كانت من الأهمية بمكان ،
 تلك هي أن الأفعال الناقصة لا يقتصر فيها على ذكر مرفوعها ، لأن
 ذكر منصوبها واجب يؤدي حذفه إلى نقص معنى الجملة نقصاً
 يشبه النقص الذي يحصل في معنى الجملة إذا ذكر مرفوع فعلها
 الممدي دون ذكر المفعول به ، وهذا ما سمعته عند رأينا في أن
 الحال ليست فصلة ، وهذا أيضاً ما سبق أن نشرنا إليه على الصفحة
 ١٤ من هذا الكتاب

الفاعل واسم الفعل الناقص أو المجرأ :

كثيراً ما يقارب السحاة بين تفاعل واسم الفعل الناقص ، قال
 الأشموني^(١) : « كل وأخواتها بدخس على المستدأ والخبر فيرفع
 المستدأ ويسمى اسم من حقيقة ، وأخواتها مجزأ ، ويسمى الخبر ويسمى
 خبر من حقيقة ، ومفعول من مجزأ ، ونحو ، على رأي الأشموني ،
 أن سمي اسم الفعل الناقص بالفاعل ، سمي بمحطوف ولو كانت

(١) ج ١ ص ١٩٥ في بحثه عن (ما) المحمولة على (ليس)

تسميتنا هذه مجازية . ولا شك في أن المجاز لا يمكن أن يكون إلا لوجود علاقة بينه وبين الحقيقة ، وهذه العلاقة هي مما يقرب الفعل من اسم العمل الناقص ويجعلها شيئاً واحداً . فكما أن المجاز يفيد ما يفيد الحقيقة ، كذلك اسم العمل الناقص يفيد ما يفيد الفاعل .

ولعل من أوجه الشبه بينهما أن كلاهما هو المسند إليه في الجملة . ولو أعرنا المعنى العامة خاصة لرأينا الفاعل والمسند (الذي أصبح اسماً للعمل الناقص بعد دخوله عليه) رأيتاهما شيئاً واحداً ، (الوفد) فاعل حقيقة واصطلاحاً في قولنا : سافر الوفد ، وهو الفاعل حقيقة في قولنا : لوفد سافر ، ولكنه مبتدأ اصطلاحاً . ومن القواعد النحوية أن اسم العمل الناقص وصاحب الحال معرفتان ، ولكلها إتفقات في كونها قد يشدان عن ذلك ، إلا أن حوال الآتيه وردت من نكرة :

(١) عليه سائة أيضاً

(٢) فيها اثنان وأربعون حلوبة

سوداً كعافية الغراب الأسعم

(٣) وفي الحديث: صلى رسول الله (ص) جالساً، وصلى وراءه رجال قياماً.

قال ابن هشام^(١): «فهذه المواضع ونحوها يحىء الحال فيها من الكرة قياسي، كما أن الإبداء بالكرة في نظائرها قياسي». أما الأشموني فيتحدث عن صاحب الحال بما يؤم أنه يحدث عن اسنداء، قال: «يحىء صاحب الحال لكرة دا حصص بوصف كمرادة منهم. ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً، وكقوله أحدهم.

بحيث يارب نوحياً واستنحت له

في فلك ما حري في اليم مشهوا^(٢)

«إذا حصص باصافة نحو: «في أربعة أيام سواء لسانين»، وإذا حصص بممول نحو: «تجبت من صرب أحولك شديداً»^(٣) أو أن يظهر الحال بعد في نحو: «وما أهلكنا من قرية إلا ولها

(١) شرح شعور الذهب ص ٤٢١

(٢) شرح الأشموني ج ٣ ص ٣١

(٣) الفاعل هو المصدر (صرب) والممول هو الفاعل (أخو) وصاحب الحال هنا (صرب) المخبر عن الممول.

كتاب معلوم . وقول أحدهم :

ما حم من عيش حمى واقيا

ولا ترى من أحد باقيا

أو بعددنى نحو : لا يبق أمرؤ على امرئ مستهلاً ،

ونحو قول قطري بن الفجاءة :

لا بركن أحد الى الاحجام

يوم لوعى متخوفاً لـمـام

أو بعد استهمام كقوله :

بأصاح هل حم عيش باقياً فترى

لـمـك العذر في إعادها الأملأ

وزيد على ذلك :

١ .. أن تكون الحال حملة مفروقة بالواو نحو : أو كالذي مر

على قرنه وهي حاوية على عروشها

٢ - أن يكون الوصف فيها على خلاف الأصل نحو : هذا

خاتم حديدآ .

٣ - أن تشترك النكرة والمعرفة في الحال نحو : هؤلاء

ناس وعبد الله منطلقين .

وورد في شرح فطر البدي وابن الصدي^(١) ما هو أوضح للعلاقة بين صاحب الحال والمبتدا ، قال ابن هشام . « وشرط صاحبها التبريف أو الخصيص أو التعميم أو التأخير » ولا فرق في هذا بين أن يكون الحال مفرداً أو جملة ، قال في مغني اللبيب^(٢) « وهذا ذكر مبارك أنزلناه ، فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالاً منها لأنها نخصصت بالوصف » .

ويقول الزمخشري في معصله حين يتحدث عن المبتدا والخبر : « ويجيئان مرفقين معاً ونكرتين »^(٣) ويؤيده^(٤) ابن يمين في قوله ويضرب هذين المثلين : « ما كان أحد مثلك ، وما كان أحد بجترأ عليك »

فما تقدم يتضح أن ليس بين الفاعل واسم الفعل التافص

(١) ص ٢٤١

(٢) ج ٢ ص ٧٢

(٣) شرح ابن يمين ج ٧ ص ٩٩

(٤) للرجع السابق ص ٩٦

(الذي هو مبتدأ في الأصل) فروق نستحق أن يفرق بينهما
بوجوبها . .

الحال وغير الفعل الناقص :

يتفق السحاة على أن كلاً من الحال والخبر وصف . قل ابن
هشام^(١) : (فتولي وصف ، جنس يدخل تحته الحال والخبر
والصفة . وهذا الوصف قد يكون ، في الحال والخبر ، متقللاً
كقولنا : جاء ريد ضاحكاً ، وكان ريد ضاحكاً . كما يكون ثانياً
كقوله تعالى « وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلاً » وكقوله
تعالى « كان الله غفوراً رحيماً »)

وإذا قلنا إن الحال والخبر كلاهما وصف ، فمضى هذا أن أولهما
وصف لصاحب الحال وثانيهما وصف لاسم الفعل الناقص الذي
نرى أن يسمى بالفاعل فيكون هو صاحب الحال عندما فاعل
الفعل الناقص حالاً^(٢) .

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٦٢

(٢) ولعل مما يدل على تعارضها أيضاً أن كلاً منهما قد يأتي من الضمير
المستتر نحو : فرج منها سائماً ، ونحو : كان بمباداه رؤوفاً .

وربما كان من المقيد أن نستهدي (علم المعاني) فيما يذهب إليه،
 فان هذا العلم يقرر أن قصر الفعل على أحد معمولاته إما هو قصر
 صفة على موصوف ، ويستثنى من ذلك قصر الفعل على الحال . .
 فانه قصر موصوف على صفة . وشرح هذا نقول :

إن المسند في الجملة هو صفة ، والمسند اليه موصوف في قولنا .
 (تكلم محمد) . فاذا قصرنا وقلنا : (إما تكلم محمد) كان القصر
 قصر صفة على موصوف ، أي قصر الفعل على الفاعل أي قصر
 المسند على المسند اليه . واذا قصرنا وقلنا : (إما محمد تكلم) كان
 القصر قصر موصوف على صفة ، أي قصر المبتدأ على الخبر أي
 قصر المسند على المسند اليه . فإدراجنا الى ما يقرره (علم المعاني) من
 استثناء الحال كما سبق أن ذكرنا ، أدركنا أن الحال لا تختلف عن
 أحد ركني الجملة في كونها صفة أي لا تختلف عن المسند . فاذا قلنا
 (إما تكلم محمد صادقاً) كان هذا النوع من القصر قصر موصوف
 على صفة ، أي قصر الفاعل على الحال . ومن هذا ينضح أن
 قصر الفاعل على الحال كقصر الفاعل على المفعول ؛ لأن كلاهما
 قصر موصوف على صفة ، وهو أيضاً كقصر المبتدأ على الخبر

و كقصر المسند اليه على المسند . لذت فقولنا : (إنما تكلم محمد صادقاً) المراد به صدق محمد لا تكلمه ، هـ (صادقاً) ركن في الجملة ، وذلك غير ما يراه السحابة .

والحال و الخبر قد يتعدان . وقد عأل السحابة تعدد الحال كونها مشابة للحبر والنمت ^(١) . قل ان يعيى : هـ واعلم أنه قد يكون للانسان حالان فصاعداً لأن الحال خير ^(٢) ، والمبتدأ قد يكون به حيران فصاعداً ^(٣) .

ومن العروق من الحل والحبر أنت الحال تأتي مشتقة لا جامدة ، ولكنها قد تأتي أيضاً جامدة اذا صح تأويلها بالمشق كقوله تعالى «فأعزوا ثبات» وثبات حال من التواو وهي جامدة ولكنها في تأويل المشتق أي معرفى . قل بن مالك . هـ ويكثر الجود فيها . فهي تأتي جامدة اذا دأت على سمر أو معاملة أو تشبيه أو ترتيب ، أي إذا أمكن تأويلها بالمشق نحو

(١) شرح الأشموني ج ٣ ص ٧٤

(٢) وقول من يعيى هذا يؤكد ما ذهبنا اليه من أن الحال ركن في الجملة لا فضلة .

(٣) شرح المصطل ج ٢ ص ٥٦

بعضه البر مدأ بكذا

أي مستصراً

بعضه يدأ بيد

أي مقابضة (أي متقابضين)

كرت زيد أسداً

أي كأسد (أي مشبهاً بالأسد)

أدخلوا رجلاً رجلاً

أي مترتين

وقال الاشعري^(١) : « وقد تقع الحال جامدة غير مؤولة

بالمشتق في ست مسائل وهي :

١ - أن تكون موصوفة نحو : إنا أزلناه قرآناً هرياً ، .

فتشلت لها بشراً سوياً .

٢ - أن تكون دالة على عدد نحو : قمت ميعات ربّه أربعين

ليلة .

٣ - أن تكون طوراً واقفاً فيه تفصيل نحو : هذا نمرأ

أطيب منه رطباً

٤ - أن تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك دهاً .

٥ - أوفرعاً له نحو : هذا حديدك خاتماً وتحنون

الجبالة يوتاً .

٦ - أو أصلاً له نحو : هذا خانك حديداً . الأسجد لمن
خلقت طيناً^(١) .

٧ - أو تكون دالة على تشبيه^(٢) نحو
وما بالك أمس أسد المرين

وما بالك اليوم شاة النجف ١٢

ونحو :

بدت قرأ ومالت خوط بان

وقاحت عنراً ورت غرالا

مما نفهم يظهر أن هذا الفرق^(٣) ليس له من الأهمية ما يبرر
لنا إيراد كل منهما في باب خاص به .

ومن المروق بين الحال والخبر أي أن الحال تأتي نكرة ،
ولكنها قد تأتي معرفة إذا أمكن تأويلها بالنكرة نحو :

أدخلوا الأول فلا أول أي من زين

(١) انتهى كلام الاشموني

(٢) من مطالعات الدكتور مصطفى جواد

(٣) وهو كون الحال مشتقة

أرسلها العراك	أي معركة
جاؤا الجماء الفغير	أي جميعاً
اجتهد وحدك	أي منفرداً
جاؤوا قضائهم بمصيصهم	أي حمماً
جاءت الخيل بداد ^(١)	أي متددة

وقد نصّ الحاشية^(٢) على تنكيرها لئلا يتوهم كونها لمتاً ،
لأن الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة والواقع أن هذه
المحدودة في غير محال لأن المعنى المستفاد من الجملة هو الذي يقرر
حُكُون اللفظة حالاً أو لمتاً بدلالة كون المعارف المارة الذكر
أحوالاً ، ولذا لا يستغرب أن أجاز يونس والبيهادايون ضرباً
مطلقاً بلا تأويل ، فأجازوا : جاء ريد الراكب^(٣) .

ومن وجوه الشبه بين الحال وخبر الفعل التافص أن كلا

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٦٨ وبداد في الأصل علم على حسن
التدّد ، كما أن أجاز علم للمعركة .

(٢) شرح الأثموني ج ٣ ص ١٢

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها

منهما يأتي جملة وشبه جملة كما يرد مفرداً ، والجملة التي ترد خبراً
لا تخلو من رابط كما هو المطلوب في الجملة الحالية أحياناً .

ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا أوردنا في هذا المقام قول ابن
يعيش^(١) : « فأشبه قولك : جاء عبد الله راکباً ، قولك : ضرب
عبد الله رجلاً » ، ولأن حل هذا الشبه استلقت الحال أن تكون
منصوبة مثله (أي مثل المفعول به) . « وإذا كان ابن يعيش يرى
هذا الشبه بين الحال والمفعول به فكيف نغجز عن رؤيته بين الحال
وخبر الفعل الناقص ؟ »

ومن وجوه الشبه أيضاً بين الحال وخبر الفعل الناقص أن
كلاهما يصلح الوقوع في جواب (كيف) . تقول :

جاء زيد مسرعاً ... فكان سائلاً سأل : كيف جاء ؟

كان زيد مسرعاً ... فكان سائلاً سأل : كيف كان ؟

أقبل محمد ضاحكاً ... فكان سائلاً سأل : كيف أقبل ؟

أصبح محمد ضاحكاً ... فكان سائلاً سأل : كيف أصبح ؟

وهكذا

(١) شرح الفصل ج ٢ من ٥٥ .

قال ابن يعيش في موضوع الحال : « واعتباره بأن يقع في جواب (كيف) فإذا قلت : أقبل عبدالله صاحكاً ، فكأن سائلاً سأل : كيف أقبل ؟ فقلت : أقبل صاحكاً ، كما يقع المفعول له ^(١) في جواب : لم قلت ؟ »

وأخيراً فلننتقل إلى هذين المثالين :

(١) كيفما نسلك أسلك .

(٢) كيفما نكن أكن .

فالملاحظة (ص. ١٠٠) في المثال الأول حال عاملة فعل الشرط (نسلك) ، وهي في المثال الثاني خبر لفعل الشرط (تكن) . وهذا مظهر آخر من مظاهر التقارب بين القطبين التام والتامض ، ولا فرق بينهما إلا في الاصطلاح الذي نحاول تجنبه . هذا المقارب هو الذي حدا النحاة على أن يقولوا : « (كيفما) تدل على الحالية » حاميين بذلك بين الحال وحرف الفعل التامض ، وهذا القول نفسه يصحح على (كيف) الاستفهامية التي تعد حلاً في قولنا : كيف أقبلت ؟ وحبراً في قولنا : كيف أصبحت ؟ .

(١) يريد المفعول لأجله .

والنحاة يذهبون الى أن ثناء الشرط التي تدل على الظرفية
يكون عامل نصبها فعل الشرط إذا كان تاماً، ويكون عامل نصبها
جوب الشرط إذا كان مع الشرط ناقصاً، وذلك لعمري محاولة
غير ناجحة في التفرقة بين أثر الفعل التام وأثر فعل الناقص،
ويظهر عدم نجاح هذه المحاولة لدى اثنين هذين المثالين

(١) أين تجلس؟ أجلس.

(٢) أين تكن؟ أكن.

ومن وحدة تأثير هذين المثالين تطهر جنة إذا قلنا. لمن
تجلس تحت أشجرة أجلس معك، إن نكرت تحت الشجرة أكن
معك، حيث يعلق لفظ فإن كلاهما يفعل الشرط ..

نكرم الحال والقبر :

إن الحرف في تهمدها على صاحب شبيهه ، خير في تهمده على
على المبتدأ ، نحو :

إد المرء عليه المروءة : شأناً

شأنها كمالاً عليه شريفاً

ملفوظة (كمالاً) حال من الهاء في (عليه) وقد تقدمت عليه .

ومثلها الخ في تقدمه نحو : وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ، ونحو :

لا طيب لله ش ما دامت منقصة

لذته ما تكار الموت والهرم

ونحو : - لي لم جهات الناس عنا وعنهم

فليس سواء عالم وحبوب

وقد تقدم الحال على عالمها وصاحبها ممأ ، نحو

فاملاً تعرض المية للمر

و بعدى ولات حين لاله

ونحو : مجرد آريد مضروب ، مخلصاً ريد دعا . حتماً

أصارعهم يخرجون . ومثله خبر الفعل الناقص في تقدمه على الفعل

واسمه ممأ ، نحو : مصحبة كات السماء ، غريباً أمسى المطار ، قائماً

لم يرل زبد ، قاعداً لم يكن عمرو ، ونحو :

مه عادلي فهاثماً لن أبرح

يمثل أو أحسن من شمس الضحى

• • •

أما صاحب الحال وسم الفعل الناقص ، فنشأ بهات في عدم

جوار تقدمها على الفعل ، فإذا قيل : علي جاء مبتسماً ، قلت
صاحب الحال هو الضمير المستتر في (جاء) ، وإذا قيل : علي كان
مبتسماً ، فإن سم الفعل الناقص هو الضمير المستتر في (كان)
وأما في وضع الحذف فقد يحدف عامل الحال وصاحبها
كقولك : (لاقاصد السفر) وهذا يشبه قولك : معافى ،
لأن سألك . كيف أصبح سعيد ؟ حيث حذف الفعل الناقص
واسمه .

بيست الحال فضلة :

المعروف لدى النحاة أن الحال فضلة ، وعلى هذا حرموا
ولكننا لو تدبرناها لأيقنا أنها بيست كذلك ، وإنما هي حرة من
الجملة لا يمكن الاستغناء عنه . فبأن كان أي شيء إذا كان
الاعط هو أساس ما نضع من قواعد ، أما كل المعنى هو ذلك
الأساس ولا مجال للاستغناء عنه ، فجملة (أي الإنسان) كأنه
في نظر النحاة ما دامت تحوي المسند والمسند إليه ، وأذن
الممكن على هذا الأساس اللفظي ، أن يستعي عن قولنا (ضيفاً)
فيصح كون الحال فضلة . ولكننا لو أعمنا النظر في مقصده تعالى من

قوله (خلق الانسان ضعيفاً) لأدركنا أن حذف الحال يؤثر في
 المعنى المقصود فيجمله مبتوراً غير واف بالمرام . ولو أننا أنعمنا
 النظر أكثر من هذا لأدركنا أن الله تعالى في قوله (خلق
 الانسان ضعيفاً) إنما أراد ضعفه لا حقيقته . وإذن فالحال تقييد
 ما يفيد ، ليس أي شيء لا يقل عن المسند تأثيراً في المعنى أو هي
 المسند في بعض الأحيان له نفس في كلام^(١) . . قال تعالى : (وما كان الله
 ليعذبهم وأنت تهم) ، ولو أننا لم نعد عن الحال في الجملة لاولى
 باعتبار أن حال قصبة لأصبحت (وما حللنا السموات والأرض
 وما فيهن) ولم نعد عن الحال في الجملة لثابتة لأصبحت (وما
 كان الله ليعذبهم) ولا شك في أن القاريء يحسن إحلالاً
 كثيراً في معنى كل جملة قد حذف الحال منها ، أو يحسن بتدليل
 المعنى بتدليل جوهراً . ونحو من هذا في هاتين الآيتين
 المذكورتين (ولا نمش في الأرض مرحاً) و (ولا تعربوا الصلاة)

(١) كأمثله ذلك في ضوء (علم المعاني) . راجع ص ٢٦ من هذا

وانتم سكرى) .

واما لدخلة ، لما سبق بيانه ، نصوا^(١) على ان الحال قد
يذكر وجوفاً ، وذلك عندما يكون ساداً مسدوداً ، نحو : صرني
البد مسبئاً ، ونحو خرجت فاذا الأمير جالساً^(٢) ، او عندما
يتوقف عليه المسمى^(٣) كقول خدم :

انما المبت من يعيش كثيراً

كاسفاً ماله قليل الرجاء

هان (كثيراً) حال من الضمير المستتر في (يعيش) ، ولا يمكن
أن يستغني الكلام عن هذه الحال ، لأنك لو استغيت عنها
ماقتصرت على قولك : « انما المبت من يعيش » لتناقض الكلام

(١) نرح الأثموني ج ٣ ص ٥

(٢) في هذا المثال يجوز عند (حالاً) حالاً ساداً مسدوداً ،
ويجوز عندها حيراً مفرغاً . ولست ادري كيف يمكن أن نمد عضلة في
حاليها وعمدة في حيرتها ، مع ان موقعها من معنى الجملة واحد في الحالتين .

(٣) قال الأثموني في موضوع الحال : « قد يتوقف معنى الكلام

عليها » ج ٣ ص ١٧٤

وفسد ، إذ تكون قد أحبرت عن الشيء بضده ^(١) . . وقال ابن
يعيش في موضوع الحال ^(٢) : « والحال تشبه المفعول وليست به ،
ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو : جاء زيد
راكباً ، وأقبل وقد الله مسرعاً . فأقبل وجاء فعلان لازمان غير
متعديين وقد عملا في الحال فدل ذلك أنها ليست مفعولة
كصرت زيد نمر . وما يدل أنها ليست مفعولة أنها هي الفاعل
في معنى وسمت غيره ، ولراكب في جاء زيد راكباً ، هو زيد .
ولأنك في أن تكون الحال فاعلاً في المعنى ، كما يقول
ابن جني ، فضاء أن أصل الحجة . (جاء الراكب) . ونحن
نرى أن أصل الحجة (ركب زيد) أو (زيد ركب) ومهما
يكون من أمر ، فإن الحال عمدة وليست فضة . على كلا التأولين .
تأويل بن جني : تأويلنا

الذي يكون الحال عمدة يكون أوضح عندما يكون عامل
الحال معنى فعل ، كقولك فيها زيد مقبلاً ، وهذا محرو منطلياً ، وما

(١) شرح الأثيري ج ٣ ص ٨

(٢) شرح الفصل ج ٢ ص ٥٥

شألك قائماً ؟ ومالك واقفاً ؟ وكقوله تعالى : هذا بعلي شيخاً ،
 و فالحكم عن التذكيرة مرضية^(١) . حيث يبدو جلياً أن
 الحال ركن في الجملة يعز على المعنى حذفه . وعلى هذا قال ابن
 يعرب في بيان عامل الحال في جملة (هذا عمرو منطلقاً) :
 « وأمر من ألت أردت أن تنبهه لمخاطب لعمرو في حالة انطلاقه ،
 ولا بد من ذكر (منطلقاً) لأن الفائدة به منعقدة^(٢) . ولكن من
 المحيى قوله^(٣) : « ألا ترى أن قولك : جاء زيد راكباً ، فيه
 إحداث المعنى والركوب ، إلا أن الركوب جاء على سبيل الفضلة
 لأن الاسم فله قد سبق ما يقتضيه من الخبر بأفعل . نعم
 من محيى قوله إن الركوب جاء على سبيل الفصلة مع أن القول
 فيه إحداث المعنى والركوب معاً ، لا يدل ذلك على أن النحاة
 لا يعربون في المعنى قدر ما فهم إلى اللفظ ؟ »

(١) شرح الفصل ح ٢ ص ٥٥

(٢) شرح الفصل ج ٢ ص ٥٦ [ولا يخفى على القريب أن تقديم الجار
 والمحرور في قوله (به منعقدة) يدل على أن المتأخر مختص بالمتقدم] .

(٣) المرجع السابق .

ولعل أوضح ما يؤكد أن الحال ليست فضلة ، هو الحال التي
تنصب بمامن مضمرة كقولهم للرجل : رائداً مهدياً ، ومصاحباً
مماناً ، ماضياً (ادب) ، ولانقادم : مأجوراً مروراً ، أي رجعت
فإن عذ هذه الأحوال قصة ، مع أنها هي وحدها المذكورة في
السلام أولاً ، ومع أنها هي كل قصد المتكلم ثانياً ، وهذه
الأفعال والقاعين هي المدة مع أنها محدوفة أولاً ، ومع أنها ليست
هي قصد المتكلم الرئيسي ثانياً ، أجل إن عذ هذه الأحوال
قصة ، يدل على إيمان في الایتماد عن المعنى ، وإغراق لا مبرر له في
الاهتمام بالامط . ونقول مثل هذا في أحوال الجملتين الآتيتين : انصباً
مرة وفيصياً أخرى ، و « بلى قاذرين » .

فن كل هذا يتبين أن وصف الحالة للحال بأنها فضلة أمر
لا يستند الى معنى الجملة ، وإنما يستند الى تعظمها . وعليها نحن ، في
النظر الى قواعد اللغة ، أن مص على المعنى بالموحد .

وتصبح أيضاً أن الحال لا تختلف عن أحد ركي الجملة في
إعادة المعنى المراد . وفي أن حذفها يؤثر تأثيراً كبيراً في الجملة
فيحدث تغييراً جوهرياً فيها ، وذلك مما يحتملنا على أن نقول بأن

الحال اذا ذكرت كانت جزءاً من المسند أو هي المسند نفسه . لهذا
نعتقد أن لفظة (فضلة) لا يجوز أن توصف بها الحال ، كما لا يجوز
أن يوصف بها أي موضوع كان من موضوعات النحو ، فالنعت
مثلاً لا يجوز أن يوصف بها لأن الاستثناء عنه اذا جعل الجملة
كاملة لفظاً ، فإن يحذفها كاملة معنى . ونقول مثل هذا في سائر
الموضوعات التي عدّها النحاة فصلة . ولنا الى هذا الموضوع عودة
عابرة في المقترح الثالث .

مقرئنا هـر النجاة :

أورد الأشموني^(١) هذا البيت :

أفادوا من دمي ونوعدوني

وكنت ولا ينهني الوعيد

وقال في إعرابه : و ك ت الواو عاطفة . كان : يجوز أن
تكون تامة ، فتاء المتكلم فاعها ، ويجوز أن تكون ناقصة ، فتاء المتكلم
اسمها ، وخبرها محذوف أي : كنت قبل توعدم إياي . ولا :
الواو للحال ، لا حرف نفي . . . وحلة المضارع المنفي بلا مع فاعله

(١) ج ٧ ص ٥٥

ومفعوله في محل نصب حال من تاء الفاعل في (كنت) الواقع
فاعلاً أو اسماً لـ «كان» . ويقول بحاية هذه الجملة (ولا ينهني
الوعيد) أيضاً ابن الساطم والشيخ عبد القاهر وابن مالك .
وهؤلاء متفقون على أن الجملة حال ، وإن كانوا مختلفين في تخريجها
الذي لا يهمننا البحث فيه في هذا المقام . فلنعد إلى مناقشة الأشمونى
في قوله «(كان) يجوز أن تكون تامة فتاء المتكلم فاعلاً ، «(كان)
في مثل هذا الموضع لا يمكن أن تكون تامة لأنها لا تكتفي
بمردوعها ، فهي ليست كـ «كان في قوله تعالى « كانت السموات
والأرض حيث يجور الاستعناء عن الخبر والاكتفاء بالمردوع^(١) .
«ما في البيت المتقدم ذكره فهي ناقصة لا محالة ، لا احتياجها إلى
الخبر وما يظن لي أن بعض «تنحاة يعرب هذا الخبر حالاً واسم
(كان) التي لا يمكن أن تكون تامة هنا ، «وعلاً ، بمعنى هذا أن
لمقتزداً أصلاً في تمكير النحاة . ومثل هذا القول مقوله في

(١) قال الزحشرى في مقصده : « ونقصان من حيث أن نحو ضرب
وفتل كلام متى أحد مردوعه ، وهؤلاء ما لم يأخذوا المنصوب مع المرفوع
لم يكن كلاماً » شرح المفصل ج ٧ ص ٨٩ .

إعراب جملة (وكان ولا يدعى لأب) في هذا البيت :

أَكْبَدْتَهُ الْوَرَقَ الْبَيْضَ أَبَا

ولقد كان ولا يدعى لأب^(١)

• • •

وسلمت الى ابن حالويه في إعرابه جملة من الآيات . وقبل أن
نورد شيئاً من إعرابه نشرى به يقول : « دفعتم بعملها » ويريد

(١) ومول أبصاً إن (كان) لا يمكن أن تكون تامة
في : « إن في ذلك تذكيراً لمن كان » قلب « وفي » يريد كان له مال « فإن
(كان) في حدس المثالين كلها لا يمكن أن تكون تامة ، وذلك لاحتياجها
الى المصوب حتماً ، إذ أن أصل الجملة الاولى « قلب » والثانية « له
مال » أي أن (كان) دخلت على جملة اسمية معها مستنداً وحير ، والقول
تمامها في مثل هذين المثالين كما يقول ابن هشام في (معي السبب ج ٢ ص
١٢٣) لا يمكن أن يصح في رأيه إلا دأصح أن لحة سمور اسم كان
النافعة دعاء ، وذلك ما يذهب نحن اليه . وحكون (كان) تامة في
مثالين المتقدمين ، مخبريج قد يوافق عنه بعض ، ذلك أننا نستطيع
تأويل (كان) « (حدث) فتكون الجملة الاولى (حدث له قلب)
والثانية (حدث له مال) ، ولكن المعنى إذا استقام في الجملة الثانية فلو
يستقيم في الأولى .

هي «عن... قل في إعراب: «وَأَن لَّه الدَّكْرَى» الدَّكْرَى :
رفع بفعلها^(١).

وقال في إعراب: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِحَكِيمٍ لِّلْكَافِرِينَ» ليس فعن،
واسم الله تعالى رفع ليس^(٢).

وقال في إعراب: «يَوْمَ يَكُونُ لِّلنَّاسِ قَالِمُ الرِّيشِ الْمَبْنُوثِ»^(٣)
يَكُونُ فعل مضارع، ... النَّاسِ رفع فاعلهم^(٤).

وقال ابن هشام^(٥): «... كَقَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَمَّا مِمَّنْ نَّجِدُ
عِنْدَهُ حَاجِرِينَ) فَأَحَدُ اسْمَيْهَا وَحَاجِرِينَ حَرَجًا، وَمِمَّنْ مِّنْكُمْ مِّنْ تَعْلُقٍ
بِمَحْدُودٍ تَقْدِيرُهُ أَعْيَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ (أَحَدًا) تَعَالَى مِنْكُمْ لِأَعْيَانِهِ عَلَى
النَّفْيِ. وَأَرَادَ مَوْلَاهُ (فَاعِلٌ) بِرَيْدِ أَنَّهُ مُسَدِّدٌ مُّؤَحَّرٌ، وَمِمَّنْ حَرَجَهُ
الْمَقْدَمُ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ «لَا أَعْلَمَانَهُ عَلَى النَّبِيِّ» فَمِنْ هَذَا نَصَحَ أَنَّ

(١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٨٤

(٢) و (٣) المرحوم السابق ص ١٣٢ و ١٦٠

(٤) وفي إعراب «وَنَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ» قول: إعرابه
كإعراب الأول.

(٥) شرح شذور الذهب ص ٢٠٥ و ٢٠٦

هشام لا يتردد في تسمية المتدلاً بالفاعل .

وفي إعراب البيت الآتي رى الأشموني مساوي مفاعل
واسم (لا) المحمولة على (يس) . أما البيت فهو .
وحملت سواد . فاعل لا أنا ناعيا

سواها ، ولا تنحطها من راجيا

وأما إعرابه فيقول فيه : ~~يمكن~~ عندي أن يجعل (أنا)
مرفوع فعن مصدر . ^(١) يريد بذلك مفعول العمل الذي صدر
أصهره . على حين أن لا يشك في كون (أنا) سم (لا) المحمولة
على يس . وهذا يدل على تقارب بين الفاعل والمتدلاً أو بين
الفاعل وسم الفعل المتأخر في رأي إمام كلاً شموي .

ونعني الدكتور شوقي صيف ^(٢) . فاعل (كان) بدمج في
باب العمل العام ، لأن (كان) فعل ، وليس بهما أن يكون تاماً
أو ناقصاً ، ومن أجل ذلك ضرب المرفوع «علاً» أما المنصوب
فمفعوله حلاً ، وهو رأي السكوفيين في إعراب خبرها . ونعود .

(١) ج ١ ص ٤٢٩ .

(٢) مقدمه كتاب الرد على النحاة لاس مضاء القرطبي ص ٥٤ .

الذكر من غير فيمده اسم (ليس) فعلاً لها كما تضع ذلك من قوله^(١) : . . . وتفسيرها أن القاعن إما أن يذكر وهذا واضح ، وإما أن يحذف في مثل : زيد قام ، وقد يحذف وجوهاً في الفعل المضارع الخاص بالمكلم والمتكلمين والمخاطب ، وفي صيغة العجب وفي نعم ونس وفي باب الاستثناء وفي مثل : ليس إلا . . .

وقال الزحشر^(٢) : « الرفع علم الماعل عليه ، والقاعن واحد ليس إلا ، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأحوالها و(لا) التي لني الجس ، واسم (ما) و(لا) المشبهة ليس ، ملحقات الماعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول حمزة أضرب : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له والحال والتمسك والمفعول المنصوب والخبر في باب (كان) والاسم في باب (إن) ، والمنصوب لا التي لني الجس . وخبر ما ولا المشبهتين بليس ، ملحقات بالمفعول^(٣) . . . هذا ما يؤوله الزحشر ،

(١) المرجع السابق ص ٩٣ .

(٢) شرح المفصل ج ١ ص ٧١ و ٧٢ .

(٣) ونحن لا نتفق مع ابن يعيش في شرح عبارة الزحشر . =

أما ابن يعيش فيؤيده في شرحه فيقول : (وقوله « وكل واحد منها منها » علم على معنى « يريد الرفع والنصب والجر . وكل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ولولا لإرادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددتها) . وقد اتضح لنا أن تسمية اسم الفعل الناقص بالفاعل وخبره بالحال أمر لا تأثير له في المعنى ، فلا حاجة إلى كثرتها وتعددتها . ومن هذا يظهر أيضاً أن الفاعلية والمفعولية والإضافة أصول ، وسائر المرفوعات والمصوبات والمجذورات فروع لها ، هذا نحن ألحقنا اسم الفعل الناقص بالفاعل

« والفاعل واحد ليس إلا » بأن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ، فإن تعدد اشتغل به ، ذلك لأن المفهوم من سياق عبارة الزمخشري قصده أن الفاعل أصل وسائر المرفوعات ملحقات به بدلالة قوله : « وأما المتندأ والخبر .. » وبدلالة قوله أيضاً « وكذلك النصب علم المفعول والمفعول محسبة أخرب » وبدلالة أن ابن يعيش يعود فيقول في بحث الفاعل : « ثم قدم الكلام على الفاعل لأنه الأصل في استحقاق الرفع ، وما عداه محمول عليه » .

(١) يريد أنواع الإعراب .

وحرره بالخال ، فلا نعدو كوننا ألحقاً القروع بأصولها^(١).

* * *

لننقل الآن الى التعاريف التي نضمها النجاة للعادل قال
الزنجشيري : « اماعل هو ما كان المسند اليه من فعل أو شبهه
مقدماً عليه » . فمن هذا يتضح أن الزنجشيري لم يفرق بين أن
يكون فعل أو شبهه تاماً أو ناقصاً . وقال بن يعيش^(٢) : « واعلم
أن اماعل في عرف السحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأُسندت
وسميت ذلك اعل ، الى ذلك الاسم ؛ ولذلك كان في الإيجاب
والإي » ومن هذا أيضاً يظهر أن هؤلاء السحويين ، الذين يحكي
عنهم ابن يعيش في أمرهم للاماعل ، لم يفرقوا بينه وبين اسم الفعل
الناقص ثم عول : « ومقتضى قول في وصفه - كل اسم تقدمه
فعل غير معيَّن عن بيته ، وأُسندت وسميت ذلك اعل الى ذلك
الاسم » ، ويريد قوله « غير معيَّن عن بيته » غير « هي المعجول .
وهذا تعريف كذلك لم يفرق اماعل عن اسم الفعل الناقص .

(١) وانت كان ابن أراج وسيدويه يريان المسنداً والخبر أصلي

المفعولات

(٢) شرح المفصل ج ٩ ص ٧٤ .

وقال بعضهم في وصفه : « وهو الاسم الذي يجب تقديم خبره
للمجرد كونه خبراً ، كأنه احتراز بقوله : للمجرد كونه خبراً ، من
الخبر اذا تضمن معنى الاستفهام من نحو : أين زيد ؟ وكيف محمد ؟
ومنى الخروج ؟ فان هذه الظروف التي وقعت أخباراً يجب
تقديمها ، لكن لا للمجرد كونه خبراً ، بل لما تضمنته الخبر من
الاستفهام الذي له صدر الكلام ، وهذا تعريف آخر أعم
وأشمل من التعريف السابقة التي ذكرناها . ثم يقول ابن هشام :
« وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة . أمر اعطي يدل
على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من نفي والایجاب
والاستفهام ما دام مقدماً عليه » . إذن الأصل أن
يكون الفعل مقدماً عليه ، سواء كان هذا الفعل تاماً أم ناقصاً .
وقال ابن هشام في معناه حذف الخبر : « ضرب من زيداً
تاماً ، أصله : ضرب من زيداً حاصل اذا كان قائماً ، فيصل : خبره
وإذا طرف مضاف الى (كان) التامة وفعالها - متر فيها
وقاماً - حال^(١) ، ومعنى هذا أن الفعل (كان) تام في قولنا :

(١) شرح قطر الندى ومن الصدى ص ١٢٩

وما نحتاج الى سرد وجوه الشبه بين أفعال المقارنة
والأفعال الـ (١) ، فذلك ما فصلناه في بحث الأفعال الدافضة ،
ولكننا مع ذلك ذكر ما قاله الأشموني بصدد إعراب هذا البيت .
وهو جمعت فلوس في رباد

من الأكوار مربعها قرب

قال (٢) : « وقد ذهب طائفة من العلماء الى أن (حمل) في
هذا البيت من تام فاصر ، وث (قلوس) طاء (حمل) . وأن
جملة : مربعها قرب ، في محل نصب حال ، والمعنى أقمت
فلوس في رادوسه المربع من الأكوار ، واد عليها في رادوسه
هذا هو مصدر البحث في أن (حمل) فعل من أفعال الترفع
يرفع الاسم ، نصب لجر ، ثم إن هذه طائفة من العلماء ،
التي يروي عنها الأشموني ، لا يدرك في نسخة سيم فعل المدح
بالفاعل وجره بالخار ، دالة على أن فعل يصر تام كما ذهبوا
اليه . وذلك لأحبيته الى الجر

(١) قد تأتي : كرت ، عصى ، وأحلق ، وأوشك ، دمه (الأشموني

ج ١ ص ٤٦٠)

(٢) الأشموني ج ١ ص ١٧٦

الأحرف المشبهة بليس .

ان اقتراحنا لا يفتر وضع هذه الأحرف ولا عملها ؛ فهي
عمل ، ان عملت ، محمولة على (ليس) أو مشبهة بها ، فيكون
اسمها فعلا وحبرها حالا .

ولا شك في أن هذه الأحرف لا تعمل إلا بشروط ، أو أن
إهمال عملها لا يكون إلا بشروط ، يضاف الى ذلك أن عمل
قسم منها لهجة من لهجات العرب ؛ ولهذا رغنا في القول بعدم
إعمالها ، وكما أثرنا ألا نخرج عن الحطة التي رسمناها لهذه
برسالة ، وهي حطة عدم لمس أصول لعمري

ملاحظة :

نصدا في هذا البحث لنوثر في الأبحاث التالية له ، حيث
بعد الاطالع تطاولا .

نماذج اعرائية

(١) أصبح الجوّ بهيجاً :

أصبح : فعل ماضٍ

الجوّ : مفعول

بهيجاً : حال من الجوّ ، وعاملها الفعل (أصبح)

(٢) لم تزل الشمس ساطعة

لم : حرف نفي وحرم وقت

تزل : فعل مضارع مجزوء

الشمس : فاعل

ساطعة : حال من الشمس ، وعاملها الفعل (تزل)

(٣) أمبك ما دمت عفيفاً

أملك : فعل مضارع مستتر ، ومفعول به

ما : مصدريّة ظرفيّة

دمت : فعل ماضٍ ، والتاء فعلة

عفيفاً : حال من الفاعل ، وعاملها الفعل (دام)

(٢) ظلّ سعيير في الدار

ظلّ : فعل ماضٍ

سعييد : فاعل

في الدار جار ومجرور متعلقان بمعل (ظلّ)

المقترح الثاني

أرى أنه يحذف من مناهج التدرج بس، موضوع
الافعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر،
فيجوز مفعولها الأول مفعولاً به، ومفعولها الثاني
مأداة صاعها المفعول به وعاملها الفاعل .

إن الأفعال التي تنصب مفعولين أصلها مبتدأ وخبر ،
تسمى أفعال القلوب ، وهي : ظن ، رأى ، حسب ، درى ، خال ،
زعم ، وجد ، ألم . والسحاة لا يسهل عليهم ص. طها ، ولهذا يصيرون
اليها الأفعال : أعلمهم ، جدل ، عد ، هب . ثم لا يكفون بهذه ،
بل يضيفون اليها أفعالا أخرى هي : قال ، فقد ، عدم . قال ابن
يميش : « وقد أجرت العرب عدمت وفقدت ، مجرى ظنفت
ونحوه ، وذلك لأن معاهما في التحصيل إلى معاهما ، ألا
ترى أنك متى عدمت الشيء : علمته غير موجود^(١) » . ثم هم
لا يكفون بهذا بل يجعلونها تشمل أفعالا كثيرة ، فيقولون :
« إن أفعال القلوب ليست كلها مما ينصب مفعولين » إدنها
ما لا ينصب إلا مفعولا واحدا نحو عرف وفهم ، ومنها لا رم
نحو : جبن وحزن^(٢) . « وذهب أبو علي الفارسي إلى أن (سمع)
خاصة يندى إلى مفعولين . . وعلى هذا يرى أبو علي أن جملة
(يقول) في قولنا : سمعت ربدا يقول ، مفعول ثانٍ ، على جبن

(١) شرح المصطلح ج ٧ ص ٨٨

(٢) شرح الأشتوني ج ٢ ص ٦٥

يرى ابن يعيش أنها جملة حالية^(١) . أما الصنواحي فينص
 كذلك على أن الفعل (سمع) من أخوات (ظن)^(٢) ويطلق
 الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد على المثال : (سمعت خليلًا يقرأ)
 بقوله : « الصحيح أن (سمعت) لا تنصب إلا مفعولاً واحداً
 وأن الفعل المضارع الذي به المفعول هو والضمير المستتر به
 جملة في محل نصب حال^(٣) » .

والنحاة يعدون هذه الأفعال من النواسخ ، أي كالأفعال الناقصة
 في نسخها حكم المتداول والخبر . ووجه الاختلاف فيما بينهما أن
 الأفعال الناقصة ترفع الأول وتنصب الثاني ، على حين أعمال
 القلوب تنصبهما كليهما . ومن يلاحظ تأثير هذه الأفعال في
 المفعولين لا يبره بخلاف عن تأثير سائر الأفعال المتعدية لواحد ، في
 المفعول به والحال . ويتضح ذلك من قولنا :

(١) شاهدة الحديثة منسقة

(١) شرح المفصل ج ٢ ص ٦٧ و ٦٣

(٢) ثمن الأخرومية ص ٧

(٣) التمعنة السنة شرح المقدمة الأخرومية ص ١٤٧ (حاشية)

٧) وجدت الحديقة مسقة

هم يمدون (مسقة) في الجملة الأولى حالاً ، لأنهم يرونها
 مسقة ، أما (مذكقة) في الجملة الثانية وليست في نظرم مسقة ولكن
 من يسم النظر في معنى الجمتين وفي مراد المتكلم من كل منهما ، يدرك
 أن وصف هذه الحال بالمسقة ليس من الصواب في شيء ، وذلك
 ما لا يريد الإفاضة فيه بعد أن صدأ في تحت الأعمال الناقصة
 ولعل تشابه المفعولين الأول والثاني في الجملة الثانية مع المفعول
 والحال في الجملة الأولى ، لعل هذا التشابه يظهر واضحاً عندما
 نحذف المبتدأ والقائمين من كلتا الجملتين ويظهر المفعولان الأول
 والثاني مبتدأ وخبراً ، كما يظهر المفعول في الحال مبتدأ وخبراً
 أيضاً

• • •

والنحو يقولون : « لأن اعتبار الحال بأن يقع في جواب
 « كيف »^(١) . ونحن نريد أن نسير على وفق هوى النحاة ، ولكننا
 لو ناقشناهم لاقتنعنا بأن رأيهم هذا لا يثبت للنقاش ، إذ أنت

(١) شرح الفصل ج ٢ ص ٥٥

المفعول المطلق يصلح كذلك للوقوع في جواب « كيف » ، نقول :
صر به ضرباً مريحاً ، فكان سائلاً سأل : كيف ضربه ؟
ونقول :

مشى مشى الأمير ، وكان سائلاً سأل كيف مشى ؟
وقد سرنا أن خبر المصنوع يصلح كذلك للوقوع في
جواب « كيف »

ثم لجار النحلة في اعتداده ، كثر من هذا ، لأن محاورتنا
إياهم تهودنا إلى أن لمفعول : في هذه الأقسام يصلح كذلك
للوقوع في جواب « كيف » ، نقول
وجدت الأمير عادلاً ، وكان سائلاً سأل كيف وجدته ؟
ونقول

ظلمت الحاكم ربه ، وكان سائلاً سأل : كيف ظلمته ؟
ونقول .

رأيت المدرس صعباً ، فكان سائلاً سأل : كيف رأيته ؟

• • •

ويقول النحلة أيضاً : « إن الحال محمول على المكان وفي تأويله .

ألا ترى أنك إذا قلت جاء زيد صاحبك ، معناه : في هذه الحال ؟^(١) . على هذا الأساس من تفكير النحاة يمكننا أن ندعي بأن المفعول الثاني لأفعال القلوب لا يخالف عن الحال في كونه محمولا على المكان وفي تأويله . ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت القتي صاحبك ، معناه : في هذه الحال ؟

• • •

وهناك أفعال تفيد معاني أفعال القلوب ويمكنها أن تعمل عملها ، فالفعل (اعتقد) يفيد معنى الفعل (هب) والفعل (تقن) يفيد معنى (علم) والأفعال : نصب ، عين ، أقام ، ود ، رجع ، أرحم ، أباد ، كلها تفيد معنى (جعل) ، والفعل (لقي) يفيد معنى (وجد) والفعل (قال) في الأحياء يفيد معنى (ظن) كما يقول النحاة . ولست أرى لماذا لا تعمل هذه الأفعال عمل أفعال القلوب عندما تكون غير مكثفة بمصوب واحد^(٢) . على أن النحاة

(١) شرح المفصل ج ٧ ص ٦٩

(٢) الواقع أن هذه الأفعال لا تكن بمصوب واحد كما تبدو أول وهلة ، فإن قلت : نصبه وسكت ، فإليك زيد أن تقول : نصبه وكيلا عنه =

ينصوب على أن قسماً من هذه الأفعال نعمل عمل أفعال القلوب
إذا أفادت معانيها ، ولكننا في مناهجنا التدريسية نهمل ذلك لإهمال
مطلقاً ، فلماذا لا نلحق بها أفعال القلوب ؟ .

وأفعال القلوب في كثير من الأحيان لا تحتاج الى
المفعولين « فلا أثر في (درى) أن تتعدى بإباء ، تقول : دريت
بكدا ، وقال تعالى . وما أدراك به . » (١) .. وهي كذلك تشبه ألا
تحتاج إليها عندما تعد (ن) واسمها وحرها مسد مفعولها . وهي
أحياناً ترد ولا تحتاج الى المفعولين أحدهما أو كليهما فن أمثال
العرب من يسمع بخن ، في (يخن) صير فاعل ، ولم ينجي
بالمفعولين ، فعلى هذا نقول طبت ظمأ ، وظدت يوم الجمعة ،
وظدت حمامك ، كل ذلك جائز وإن لم تذكر المفعولين ، وقد
نقول : ظننت ، من غير مفعولين ، (٢) . والحاجة يعدون القول

== وهكذا قل عن الأعمال الأخرى ، لهذا إذا قلنا إنها تكفي بمنصوب
واحد فذلك من باب التسليم حداً كما يقولون .
(١) شرح شذير الذهب ص ٣٨٧ .
(٢) شرح المفصل ج ٧ ص ٨٣ .

نقول بوجود (رأى) سمية أيضاً في مثل قولنا : (رأيت الطائر
 يعني) لأن الله يدرك بالسمع . والواقع ، على ما أرى ، أن هذه
 الأفعال جمة نصرية ولكلها استعمالات نصرية على سبيل المجاز .
 وإذا صح تفهم (رأى) على حسب معناها الحقيقى ومعناها المجازى ،
 فعلام أجمل العبارة حسب ما ذكرنا أقول من هذا القسم ١٦

• • •

له أنما أنما هذا الموضوع من منابع التدريس ، لتحصينا
 من إيراد هذه الأفعال في موضوع مستقل ، ومن تكاميل الطالب
 حفظ قائدها ، ومن قسم هذه لأنها إلى ما بعد العين وما بعده
 الرفع والجر وما يرد الأمرين والعاب كونه لافين ، وما يرد
 للأمرين العاب كونه للرفعان . لو أن ألبا هذا الموضوع
 لتحصينا به موضوع لا يرد لوجوده في منابع التدريس ، خاصة
 إذا تذكرنا أن شتات هذه الأفعال ممن عملها ، فهي في ذلك
 كسائر الأفعال ، وأن المفعول الثانى كالخول قد يرد معرداً وجملة
 وشبه جملة ، وأن كلاً من الحال والمفعول الثانى لهذه الأفعال قد
 يتعدد .

وهل من الصواب أن نحم هذا البحث بأعراب بعض
 الآية الكريمة « الذي جعل لكم الأرض فراشاً » كما ورد في
 تفسير الجلالين . قال :
 « فراشاً : حال »^(١) .

نموذج اعرابي

ظننتك مائماً :

ظننتك : فعل وماعل ومفعول به

مائماً : حال من المفعول به ، وعامل الحال الفعل (ظن)

(١) تفسير الجلالين « سورة البقرة » .

المقترح الثالث

أرى أنه يحذف من مناقج الترتيبى موضوع
الأفعال التى تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ
ونميراً ، فبعض المفعول الأول معروفاً به ، والمفعول
الثانى مجهولاً .

الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلها مبتدأ وخبراً ، على
ثلاثه أضرب :

أولها : ما يمتدى الى مفعولين تارة ، ويكون لازماً تارة
أخرى ، نحو : (عص) ، تقول : عص المال ، وقصت زيدا ذنبا .
وثانيها : ما يمتدى الى مفعولين أولهما فعل في المعنى ، نحو :
كسوت الفقير ثوباً ، فإن المفعول الأول (لايس وآخذ) فيه
فاعلية معنوية^(١) . وهذه الأفعال قد ترد وهي مكتمية بمنصوب
واحد ، نحو : منعت من الصياح ، وكسوته ثوب في مثل هاتين
الحالتين ليست بنا حاجة الى البحث عن المفعول الثاني ، لأن
الغرض من النحو هو ضبط أواخر المفردات ، وهي هنا مضبوطة
مع وضوح المعنى .

وثالثها : ما يمتدى الى مفعولين ، أولهما مسرّح دائماً ، أي
مطلق من قيد حرف الجر ، والآخر تارة مسرّح منه وتارة
مقيد به^(٢) . وفي هذا الضرب أيضاً وفي ورود المفعول الثاني

(١) شرح شذور الذهب من ٣٨٣

(٢) المصدر السابق من ٣٩٦ وهذه الأفعال عشرة على ما يذكرها ابن =

مقيداً بحرف الجر ، نيس من الضروري البحث عن المفعول الثاني ، لأن الغاية من تعلم النحو ، كما قلنا ، هي أن يستطيع الكاتب أو القارىء ضبط أو احر المردات ، فان ضبطها بالجر صحيحة فمناه حاحة الى البحث عن محمولات قد تعدت معييات بالنسبة الى الغاية^(١) ، خاصة اذا كان الكاتب أو القارىء مدوكاً

= هـم . وهي نمر ، مستعمر ، اختار ، كنى ، سنى ، دعا ، صدق . روج . كال ، ور .

(١) الفعل (دخل) يتعدى بنفسه ، بقول . رحلت البيت ، . يتعدى بحرف الجر ، يقول دجات الى البيت ، وهذا لا يختلف العلماء فيه . هل هو متعد أم لازم ؟ [شرح لمصطلح ج ٧ ص ٩٣] . ولاني لا أرى مبرراً لهذا الاختلاف ، ولا الى قول أن الفعل قد يتعدى بنفسه تارة وقد يتعدى بحرف الجر تارة أخرى ، فهو متعد إذ تجاوز فاعله فنصب مفعولاً وإلا فهو لازم . . . وعلى أساس اختلاف العلماء في الفعل (دخل) يجب أن يختلفوا أيضاً في الأفعال التي تنصب مفعولين عندما تتعدى الى الثاني بحرف جر تارة وبغيره تارة أخرى . أهم يجب أن يختلفوا فيها ، هل هي متعدية الى مفعولين أم الى مفعول واحد . وهذا أيضاً لا أرى مبرراً لهذا الاختلاف ، وهي ، إن تعدت الى المفعول الثاني بحرف جر ، كانت متعدية =

ممي ما يكتب وما يقرأ ، وكان القارىء أو السامع مدركا أيضاً
 ما يقرأ وما يسمع . وإن عدم البحث عن المفعول الثاني في هذه
 لأحوال يشبه إهمال البحث عن (المفعول لأجله) في مثل قولنا :
 " فلان بالصرى " (١) ، وفي مثل قولنا : قمت لاحترام لرائر ،
 وهو يشبه كذلك إهمال البحث عن المفعول به في قولنا : شكرت
 لأخي . ونصحت لحالده ، وقصدت لملي ، وإليه (٢) ، ورعيت في
 الخير ، وأعرضت عن الشر ، ونسكت لأدب ، وسلمت الكتاب

= واحد ، وإلا فهي متعدية الى معمولين (أم التمسك بما ورد في مقترحا) .
 ذكرت هذه الحاشية الطويلة لكي أتبين أسا إذا أردنا أن نفلسف
 . نحو ، يجب عليه أن يفلسف ، على أساس العناية منه ، وهي تسهيله للدارسين ،
 وحملهم بحركون ، وأحر المفردات الحريك الصحيح ، فإذا قال قائل :
 منته من الصراح ، وصط أوأحر الكلمات ضحكاً صحيحاً ، فقد نال بغيته
 من السهو ، ولا يضيره بعد ذلك ألا يعرف أن (من الصراح) هي مفعول
 ثان . أما المتخصصون فلم أن يتعمقوا فيه ما شاء لهم التعمق ، لأن المفروض
 في المتخصص أن يدرس حتى ما كان أثراً من فرع اختصاصه .

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٨١

(٢) المصدر السابق ص ٣٨٢

بصاف إلى ما تقدم أن هذه الأفعال لا يسن حصرها وإن
 حاول نخاة ذلك . فمن الأفعال التي لم ينص عليها مع هذه الأفعال
 سقى ، ربح ، ورق ، جبا ، سلب ، هدى . نقد ، راد ، فرش
 محل ، ملا ، عقد ، حرق ، وصل . قى ، صلتى ، شجن ، ع ،
 حرم ، سرق ، صبح ، شكى ، كتم ، وعد ، فصح ، كفا ، وثى ، وثى .
 خمر ، عاب ، لآب ، محس ، صام ، حشا^(٢) ، كما أن للأفعال هذه
 أسباب^(٣) كل واحد منها بحس العمل المتعدي لواحد ممدياً أو

(١) كل من أحس ، خلد ، عني ، الهاء ، الخير ، لشر ، الآداب ،
 صاحبه ، هو معمول به غير مبرح ، فهو مجرور لفظاً منصوب تنديراً .
 ولكننا عمداً لا نؤتم ما كثر من كونه اسماً قد سبقه حرف جر .

(٢) هذا ما يحصرنا من هذه الأفعال . وعل البحث يكشف لنا عن
 أفعال أخرى ، وإذا تذكرنا أن هذه الأفعال (ثلاثية فقط) انصرفت لثلاث
 كثرة الأفعال التي تشابهها في الاحتياج إلى معمولين . واد أن تشير إلى
 أن جملة من المراجع يرى المفعول الثاني ، لقسم هذه الأفعال ، غيراً ، وهو
 ما نذهب إليه .

(٣) شرح الأئيموني ج ٢ ص ٢٨٥

ثمين . . . ، ولهذا فإن عدد الأفعال التي تنصب مفعولين ليس
 صافها مبتدأ وخبراً، موضوعاً مستعلاً، وحمل الدارسين على حفظ
 نواتمها وهي غير محدودة ، مما يجعل هذا الموضوع غيراً
 بسيطه . ولعل هذا هو الذي حدا الأثموني وابن رشد على ألا
 تنقلنا إلى هذه الأفعال ، انتهاتهما إلى سائر الموضوعات .



إن التشابه تام بين خصائص التمييز وخصائص المفعول
 الثاني لهذه الأفعال :

التمييز عبارة عن مسير لهم ، والمفعول الثاني لهذه الأفعال
 مسير لهم أيضاً ، وهذا المبهم هو الفعل أو شبهه . هذا قال
 عطية فلاأ وسكت ، كل الكلام مبهماً ، إلا إذا قلت مثلاً
 عطية قرناً ، وهو شبه الإهام في مثل قولنا أنت أقبل مي ،
 حيث لا نتم الكلام إلا بمسير المبهم في مثل قولنا : أنت أقبل
 مني مالاً .

وهذا^(١) يتفق أيضاً في أن هذا المبهم يحتمل عدة تفاسير

(١) التمييز والمفعول الثاني لهذه الأفعال .

ولكن المذكور يعين المقصود منه . فإذا قلت : أعطيت الفقير ،
 احتمل إعطاؤك إياه : نوأ وفرساً وجائزة . . . ومثله التمييز ،
 من قلت : أنت أقلّ مني ، احتملت العلة : مالاً وعلماً وقوة .
 قد يقال : ولكن الفعل (أخذ) مثلاً في قولك : «أخذ فلان»
 يحتمل كذلك عدة احتمالات ، فيجب أن يعدّ المفعول به تمييزاً
 لأنّه فسر مبهماً وهو اعمل (أخذ) وجواباً أن هذا الفعل
 معدوم ولم يستوف مفعوله ولهذا فمّر بعبد عن أن يدخل ضمن
 بحث هذا .

والمفعول الثاني لهذه الأفعال يجوز تقديمه قال ابن عيوش :
 « وكل ما كان من ذلك فانه يجوز فيه التقديم والأخير ^(١) » . وعلى
 هذا يجوز أن نقول : أعطيت رداً درهماً ، وأعطيت درهماً زبداً ،
 ودرهماً أعطيت رداً . وهو في هذا يشبه التمييز من حيث جواز
 التقديم قال أحدهم :

ضميت حزبي في إعادها الأملأ

وما ارعويت ، وشيئاً رأسي اشتعلا

(١) إلا اذا حصل في التقديم لبس (شرح المفصل ج ٧ ص ٦٤)

حيث « جَوَزَ الكسائي والمارني والمرد والجري ، القياس عليه ^(١) » .

والتمييز قد يكون محو لا عن المفعول، محو : وجزا الأرض عيوا ، أي وجزا عيوت الأرض ، ومحو عرست الأرض شجراً ، أي عرست شجرها . والتمييز في هذا ، لا يخلف عن المفعول كـ في هذه الأفعال ، تقول . أعطيت عبداً كتابه ، أي أعطيت كتاب علي إليه ، ومسحت العائر حائزته ، أي مسحت حائزة دائره إليه .

وعامل النصب في تغيير الجملة هو العامل الذي تضمنته الجملة لا نفس الجملة وهذا رأي سيوييه والمرد والمارني ومن وافقهم ^(٢)

(١) شرح الأشموي ج ٣ ص ١٦٨ . وما سا حاجة الى النظر في الاختلاف بين البصريين والكوفيين وما رآه ابن مالك ، إذ لا فائدة صلبة من ذكره في هذا المقام ، ويمكن الرجوع اليه في حاشية ص ١٧٥ من ج ٣ من المصدر المذكور ، وكذلك رأي ابن هشام في ج ٢ من مفتي الباب ص ٩٠ .

(٢) شرح الأشموي ج ٣ ص ١٤٤ .

والفعل إذن أو شبهه هو عامل النصب في التمييز ، وهذا يتفق مع عامل نصب المفعول الثاني لهذه الأفعال ، الذي هو الفعل أو شبهه أيضاً . في الجملة (أعطيت الأمير فرساً) نقول إن الفعل (أعطى) هو عامل رفع الفاعل ، وهو عامل نصب للمعروض الأول والثاني وفي الجملة (غرست الأرض شجراً) نقول إن الفعل (غرس) هو عامل رفع الفاعل ونصب المفعول به والتمييز وهذا العامل يكون واضحاً عندما ندرك أن هذا التمييز محمول عن المفعول ، أي أن الجملة : (غرست الأرض شجراً) أصلاً : (غرست شجرة الأرض) فيكون واضحاً أن الفعل هو عامل رفع الفاعل وعامل نصب المفعول الذي تحول إلى تمييز فعامل النصب إذن في التمييز وفي المفعول الثاني لهذه الأفعال ، واحد .

ولتمييز لا يكون إلا مجرداً ، فلا يكون جملة ولا شبه جملة ، ومثله المفعول الثاني لهذه الأفعال

والتمييز لا يتعدد ، ومثله المفعول الثاني لهذه الأفعال . وإذا تعدد التمييز فالمعطف فالمفعول الثاني مثله في ذلك .

والتمييز جامد^(١) ، ومثله المفعول الثاني لهذه الأفعال .

• • •

أما كون التمييز فصلة لا يتوقف عليها معنى الكلام ، فقد رأينا في بحث الحال ، أن وصف موضوع ما بأنه فصلة ، أمر يجب الاعتماد عنه إذا كان المسمى هو الأساس لما نسمى من قواعد اللغة . وزيادة في الإيضاح قول ادا فت : أنت أكثر مني ، وسكت ، كان الكلام : نساء ، ولا يتم إلا اذا قلت مثلاً : أنت أكثر مني مالاً . ونعم سترى أن يرى الحاجة للتمييز هنا عموماً عن فاعل أي أن أصل الجملة (أكثر ملك) ثم يكون هذا الفاعل فصلة لا يتوقف عليها معنى الكلام . وقول مثل هذا عندما يكون التمييز عموماً عن مفعول ، لأرب المروص في المفعول أنه تنمة لا بد منها لعمل متمم .

وأما أن التمييز لا يرد إلا نكرة ، فهو أمر لا نزاع من

(١) ولكن الأثموني يقول : أنا لا نعلم ما ادعوه من لزوم التمييز

للمحمود ، بل قد يكون مشتقاً ، ومن ثم على هذا ابن هشام ج ٣

ص ١٤٦ .

الأهمية بحيث يجعله مستقلاً عن المفعول الثاني ، علاوة على أنه ورد معرفة في مثل : طابت النفس ، وإن كان النحاة يرون (آل)ائدة . وإذا كان النحاة ينصون على أن (شجراً) تميز في قولنا : عرست الأرض شجراً وهي بكرة ، فهل تكون غير تمييز في قولنا : عرست الأرض شجر الفطن ؟

ثم إن مفعول المصفة المشبهة الذي يسميه منصوباً على شبه المفعولية ، دليل على أن التمييز يرد معرفة ، ولكن النحاة أرادوا لا يخرجوا عما وضموا من قواعد ، فعدوا هذه المعرفة منصوبة على شبه المفعولية ، لا على تمييز ، وهم بهذا يغضون موضوعاً آخر إلى المنصوبات وهو (شبه المفعول) .

• • •

وإن كان من خصائص التمييز أن يصلح لمباشرة (من) ، في الأحكام لا يصلح لها ، كأن يكون محولاً عن فاعل ، نحو : حاب ريد نفساً ، وكأن يكون تمييزاً لعدد ، نحو : عندي عشرون عدداً^(١) ، ونحو : أنت أعنى منزلاً . وكذلك التمييز المحوّل عن

(١) شرح الاثنوني ج ٣ ص ١٤٨ : وإذا قلت : عندي عشرون =

المفعول، نحو: عرست الأرض شجراً، وجرنا الأرض عبواتاً،
 وما أحسن ريداً آدمياً، فانه بمنع فيه الجر عن^(١)، اذن فالمفعول
 الثاني الذي هو لا يصلح لمباشرة (من) لا يختلف عن هذه
 الأنواع من المميز التي لا تصلح مباشرتها أيضاً.
 وهما يكن من تبين بين أن يعد المفعول الثاني لهذه الأفعال
 تمييزاً أو مفعولاً ثانياً؛ من هذا التبين لا يرد على اختلاف
 النحاة في عدد بعضهم كلاً من: (طرساً) و(كافلاً) و(عالماً)
 و(جارية) حالاً في لله دره طرساً، وحسبك به كافلاً،
 وكفى بالله عالماً، ويا جارتا ما أنت حارة، وفي عدد بعضهم الآخر
 كلاً منها تمييزاً.

نموذج اعرابي

١ منحت الفقير درهماً:

منحت الفقير . فعل وقع عن ، ومفعول «

دورها: تمييز

= من المبيد، لا يكون ذلك من جر التمييز عن، بل هو تركيب آخر، لأن

تمييز المند شرطه الافراد، وأيضاً فهو معرف، المصدر نفسه ص ١٥٩

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ١٤٨

المفترع الرابع

أرى أنه تحذف من مناقج الترتيب موصوعات :
المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول لأجله ، وأنه
نجمع كلها في موصوع واحد هو : وصف النفس .

كان النحاة حاذقين في تسمية أكثر موضوعات النحو ، فنادوا : فاعل ، أو نائب فاعل ، أو مفعول لأجله ، أو مفعول معه ، استطعنا إدراك الصلة بين كل اسم من هذه الأسماء ومسماه . أم في المفعول المطلق فلا نستطيع أن ندرك هذه الصلة . وهما حاور النحاة ففسر هذا الاسم فأنني أراه مقحماً ، فهم يدعون أنه إما سمي بذلك « لأن عمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة » ، لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات فاتها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار الصانع الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه ، ومعه ، فلذلك احتاجت في جر المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر ، بخلافه ^(١) . وأنا أحسن في تعليل تسميته الكثير من التكلف ، واعتقد أن النحاة بعد أن اصطلعوا على تسمية المفاعيل ، رأوا أن يسموا هذا المفعول بالمفعول المطلق ، ثم صاروا يملكون هذه التسمية كما شاءت لهم حججهم النحوية .

ونحن نعتقد ، إذا أردنا تسميته بـ (وصف الفعل) ، أن هذه

(١) شرح الأشتوني ج ٢ ص ٣٤٠

التسمية أقرب الى حقيقة ، فهو يصف الفعل ميئاً : نوعه ، أو عدده
أو توكيده . كما أن من السجدة من سماه بالمصدر . قال الأشموني في
بحثه عن المفعول له : « فلو كان من لفظ الفعل كحيل محيلاً ، كان
انتصابه على المصدرية ^(١) » . يريد بهذا أن يقول : كان انتصابه
على أنه مفعول مطلق . وقد اتفق ابن يعش والاشموني في
هذه التسمية . قال ابن يعش : « قد تقدم أن المصدر أحد
المفعولات ... ^(٢) » ويريد بالمصدر المفعول المطلق . والصنماجي
يصف المنصوبات بهذه العارفين . باب المفعول به ، باب المصدر ،
.... وهو يريد بالمصدر ما يحمله بالمفعول المطلق ^(٣) . ثم يقسمه الى
تلفظي ومعنوي . وجاء في (الدرر اليتيمة في علم النحو) :

ونصب في الأسماء المفعول به

كاستبق الخير وذا العلم اقنعة

ومصدر ونائب وإن حذف

عامله ، ككسرت سير المعترف

(١) شرح الأشموني ج ٢ ص ٣٧٧

(٢) شرح انفصل ج ٦ ص ١١٩

(٣) متن الاجرومية ص ١٠

أما سبويه فيسميه الحدث والحدثان، وربما سماه العمل^(١).
 فاختلاف النحاة في تسميته مما يشجعنا على إطلاق اسم جديد
 عليه من جهة، ويؤيد وجهة نظرنا في أن سبب هذا الاختلاف
 هو ضعف العلاقة بين اسمه ومدلوله من جهة أخرى. ولا شك
 في أن التسمية المتزعة من مدلول الموضوع مما يمين كثيراً في
 فهمه. وقد كان بإمكاننا أن نختار إحدى هذه التسميات المارة
 الذكر، ولكن عدم وضوح "علاقة" بينها وبين المسمى، جعلنا نعرض
 عنها، ولهذا احتراؤه هذه التسمية وهي (وصف الفعل) لأنها
 أقرب إلى مدلوله، ولأننا نبغي أن نلم تحت هذه التسمية ثلاثة
 موضوعات مماثلة في مدلولها وهي: المفعول المطلق، والمفعول
 فيه، والمفعول لأجله.



إن هذه المفاعيل الثلاثة منصوبة كلها، ولهذا ما نالنا لائس
 أصول اللغة في جمعها تحت اسم واحد.

وهذه المفاعيل الثلاثة جميعها تشترك في كونها نصف الفعل

(١) الخنصري في معمله (شرح ابن عيوش ج ٩ ص ١٠٩ - ١١٠)

مدينة : زمانه أو مكانه أو سببه أو عدده أو نوعه أو توكيده .

وهاتان المصيبتان للثان تشترك فيهما هذه المعاني الثلاثة
كأنه في أن بعدها موضوعاً واحداً ، ولا يرقى بها صكون
أحدها يبين علة وفروع العمل ، وثانيها يبين زمانه أو مكانه ، والثالث
يبين توكيده أو نوعه أو عدده . نحى لا يرقى بها ذلك إلا
إذا عرفنا من المفعول المطالب المذكور كدته معناه مثلاً عرفنا
المفعول المطالب المذكور يبين عدده ، ومن المذكور لسان نوعه

• • •

وقد أن نتحدث عن - أثار الحسنات التي تشترك في هذه
المفعولات الثلاثة ، وقد أن نوضح بالأمثلة أهم أكلها شيء واحد .
تقول :

أحبه كل الحب .

صرفته موصداً

أحبه هذا الحب .

هذه المعاني المصقة المأثمة عن المصدر في هذه الجمل ، يمكن
تأويلها كما يأتي .

أحبه حباً كلياً .

ضربته صرباً قدره سوط .

أحبه حباً مقداره هذا .

وَأَوْدَدْنَا التَّفْتَنَ إِلَى الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ مَفْعُولٌ بِهِ وَالْمَفْعُولُ

لأحله وَأَوْدَدْنَاهَا تَأْوِيلُ الْأَسْمَاءِ النَّاتِيَةِ عَنِ الْمَصْدَرِ ، لَا نَضَعُ لَهَا

أَنْ نَعْدِدَ هَذِهِ أَوْصُوْعَاتٍ ضَرْبٍ مِنَ التَّطْوِيلِ . تَقُولُ :

سرت يوماً .

سرت فرسخاً .

سرت حتراماً للقادم .

وبالامكان تأويلها كما يأتي :

سرت سيراً قدره يوم .

سرت سيراً قدره فرسخ .

نهضت نهوضاً سبه احترام القادم .

• • •

لنتقل إلى الخصائص الأخرى التي نشترك بها هذه المعاني

الثلاثة .

فما مل نصبها كلها هو الفعل و شبهه . وهذا العامل قد يحذف
فيها كلها . تقول .

يوم الجمعة .. لمن سألك متى قدمت ؟

وعرسنا ... من سألك : كم سرت ؟

واجلاً لا للملك .. لمن سألك : لم قت ؟

وصراً مبرحاً . من سألك : كيف صرته ؟

ومشي الخيال .. لمن سألك : كيف مشى فلان ؟

والمعول لأجله مصدر ، ومثله المعول المطلق .

فما المعول فيه ، فند وصحفا بالأشياء ، أنه يمكن ما أتوا

أن يعد معولاً مطاعاً بالزيادة ، كما تنوب عن مصدر أشياء كثيرة

لمس مصادر^(١) . على أن المعول فيه يكون مصدر نضاً في

أحوال كثيرة ، قال الأشموي : الطرف قد يأتي مصدرآ .

عوجت قرب رعد ، وذلك في ظروف ارمان قياسي ، نحو :

كان ذلك حموق العجم ، وصوبع الشمس ، واسطره بحر حرور ،

(١) يبوب عن المعول المطلق منه غير شيئاً ، شرح الأشموي ج ١

من ٣٤٦) وراده معصم هناك : هي سمع غير .

وحلب ناقة . والأصل . مكان قرب ريد ، ووقت خفوق النجم ،
ووقت طلوع الشمس ، ومقدار بحر جرور ، ومقدار حلب ناقة ،
خذف المضاف وأقيم المضاف ؛ « مهابة »^(١) .

وهناك ما يتحدث به الأشموي نحسّ شبه «نجم» بين
المعمول فيه والمعمول المطلق . قال^(٢) : « وما يربط عن نظرف
أيضا صفة ، وعدده ، وكيفية وحرثيه ، نحو حست طولاً
من الدهر ترفي مكان ، وسبت^(٣) عشرين واثلاثين ريداً ،
ومشت جميع ايام جميع ايام . وكل يوم كل الريد ، أو
لصاف اليوم صاف . د ، وأصل ايام ايام ريد » .

ومد ، « مدعي » ، « ثلاثة هذه » زرد نكرة ومعرفة ، « تقول .
مشيت مشياً وثبتاً ، وهرت حوتاً من العش ، وانتظرتك »

(١) شرح الأشموي ج ٢ ص ٣٩٤

(٢) المرجع السابق

(٣) « د » في مختار الصحاح : « د » (صر) من باب باع . « دعي »
ولزم . وجاء في « كنه اللغة » في المادة « د » : « دعي ولا يثدي ،
« د » (صر) « د » من أبو كبر الهذلي
« فلا يحرق من سنة أنت مر » « د » « دعي » من « دعي »

وقال طويلاً ، كما تقول ، مثبت مشي الأمير ، وهو واحد
البطش^(١) ، وانتظرتك وقت الأصيل .

• • •

إننا إذا لمّا شئت هذه الموضوعات الثلاثة في موضوع
واحد ، فقد تحصل الدرسون من كثير من مرافق التي امة من
سبيل دراسهم هذه الموضوعات ، في يحصلون منه ، حطة قائمة
استة عشر أو سبعة عشر شيئاً . نوب عن المصدر في المصون
المحلق ، تلك الأشياء التي راجع اليها من مصنفه قائمة عن
المصدر ويرها الآخرون قائمة عن المصون الأصلي . وسيد حاصلون
من مسيم الظرف الى متصرف ، عبر متصرف ، وهم ومخصص ،
ومن الظرف المصروع من مادة فعل ، وكذلك من لأشياء التي
نوب عن "الظرف" .

ويؤيد ذلك نغمة هذه المصنفين والذين قد عدهم مسيم .
الظرف الى ميم ومخصص أولاً ، وعدهم ميم ميم
من مادة العمل ثانياً .

(١) أما عدد أهل ام قرية ، والامارة عبر محصيه ، فلم يكن له عبر
الربشي والجرشي (شرح الأتحمري ج ٢ ص ٣٨٩) .

عون النجاة . أن حرف المكال لا ينصب على الظرفية إلا
 إذا كان مفعلاً غير محقق . والمحقق عدمه في ماله صورة وحدود
 محصورة . كأسماء الجهات وما فيها في الشيع . فما المحقق ويحرر
 بحر الطر . ثم رأوا أسماء الأقدار . فهو مفعولها مفعول مع أنها
 مختصة على حسب أمرهم للظروف المختصة . فإفادتها . سرت
 فربها . فان الترخيع مختص . على حسب أمرهم . لأن
 صورته وحدوداً محصورة ، ولكن بصفة رأوه يخرج عن القواعد
 التي وصفتها مفعلاً لا يطبق عليه . أمرهم للظرف
 المحقق . ثم أن الظرف المكاتب المحقق يكون محروكاً بحرف
 الحرك . وهذا يستطيع الدارسون تحريك حركته تحريكاً صحيحاً ،
 وهو المطاوب منهم .

وفي طرف المكال لمصوغ من . مع . شوش لا كاد
 تار . بن ، فلو ظار في قولنا : رمى رمي ريد ، ما وجد في
 طه (رمي) معنى الظرفية ، إلا أنه على أن هذا المصوغ يرتكز
 الدارسين فيحفظون بن . مع . معنى الظرفية . ومن فيه م
 م . هاشمي ، نحو : كتبت ما قل ريد ، ونسب مشرب .

نماذج اعرابية

(١) أَحْسَنَتِ الْيَمَامَةُ

أَحْسَنَتِ : فعل وفاعله

لِجَهْ : جار ومجرور متعلقان ، مَعْل (حـ ن)

إِحْسَانًا : وصف تابع ، وقد ذكرنا كدالة

(٢) رَفَتِ السَّاعَةُ رَفَتَيْنِ

رَفَتِ : فعل ماضٍ ، واه لتأنيت الساكنة

السَّاعَةُ : فاعل

رَفَتَيْنِ : وصف للفعل ، وقد ذكر ليان عدده

(٣) سَارَ الْفَدْرُ سِيرًا طَيِّبًا :

سَارَ : فعل ماضٍ

الْفَدْرُ : فاعل

سِيرًا : وصف للفعل ، وقد ذكر ليان نوعه

طَيِّبًا : صفة لـ (سِيرًا)

(٤) أَخَذَ نَاهُ أَخْرَجَ هَرِيرَ

أَخَذَ : فعل ماضٍ وفاعله ومفعول به

أَخْرَجَ : وصف للفعل ، وقد ذكر ليان نوعه

492.75:J924A:c.1

الجواري، شاكير

تأليف منهج النحو

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



0140-7622

American University of Beirut



492.75

J924A

General Library

492.75
J92 tA